

# وثيقة مفاهيمية بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة

# ٢٠١٧

٠٤-٠١ مايو

جاكرتا، إندونيسيا

عقول متبصرة في أوقات حرجة: دور وسائل الإعلام في  
بناء وتعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع

مذكرة مفاهيمية



منظمة الأمم المتحدة  
للتربية والعلم والثقافة

# مذكرة مفاهيمية

بعد تراجع اهتمام الجمهور بوسائل الإعلام التقليدية، وتقلص الأرباح المتأتية منها وتزايد الشقة بين الجمهور ووسائل الإعلام هذه، واجه قطاع الإعلام تحدياً جديداً يتمثل في انتشار الأخبار الزائفة مثلما تبين في تغطية عدة أحداث سياسية في عام ٢٠١٦. ويرى الصحفي جون لويد، من صحيفة الفاينانشال تايمز، أن «تراجع الصحف في صيغتها الورقية وانتقالها إلى الإنترنت جعلها في حالة تماهي ومماثل مع التيار الجارف من المعلومات والأخبار الخيالية والتسريبات ونظريات المؤامرة ومختلف أشكال التعبير عن المحبة والكراهية»<sup>1</sup>.

ولكن من المعلوم أن كل تحدٍ يحمل في طياته إمكانات لفرص مغايرة أو لترياق مضاد. ومن ذلك يرى الصحفي جيم روتينبيرغ، من صحيفة نيويورك تايمز، أن الأخبار الزائفة التي شهدتها عام ٢٠١٦ قد تفيد في إذكاء الوعي بشأن قيمة الأخبار الحقيقية وخلص إلى أن «هذا الأمر لو تحقق فعلاً، فإن الصحافة الأصيلة والجيدة هي التي ستنقذ مهنة الصحافة»<sup>2</sup>. وبالفعل، يحتاج العالم اليوم، أكثر من أي وقت مضى ربما، إلى الصحافة الأصيلة والنقدية التي توثق بصدق الأخبار والمعلومات والأحداث وتعطيها حقها من الاستقصاء والبحث.

ولا يزدهر هذا النوع من الصحافة إلا في بيئة مواتية لوسائل إعلام حرة ومستقلة وتعددية. وعندما تتوفر هذه الشروط تتوفر لوسائل الإعلام كذلك إمكانات هائلة لبناء وتعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع. وقد وصف الصحفي السريلانكي لاسانتا ويكرماتونغا، الذي اغتيل في عام ٢٠٠٩، وسائل الإعلام الحرة بـ «مرآة يرى فيها الجمهور نفسه بلا تنميق ومساحيق تجميل»، وأضاف قائلاً: «ومنها [أي وسائل الإعلام] تعرف حالة شعبك، ولا سيما إدارته وتدبير شؤونه من قبل أناس انتخبتهم أنت لكي يوفروا لأولادك مستقبلاً أفضل»<sup>3</sup>.

وقد اعترفت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - التي اعتمدها بالإجماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ - بدور وسائل الإعلام في تعزيز الإدارة الرشيدة

[1] 'Social media alone understood the Donald Trump story', Financial Times, 10 November 2016: <https://www.ft.com/content/827b-2548a6a11-6e79-8898-6a99e2a4de6>

[2] 'Media's Next Challenge: Overcoming the Threat of Fake News', New York Times, 6 November 2016: <http://www.nytimes.com/07/11/2016/business/media/medias-next-challenge-overcoming-the-threat-of-fake-news.html>

[3] 'And Then They Came For Me', the Sunday Leader, 11 January 2009: <http://www.thesundayleader.lk/20090111/editorial.htm>

“

يركز اليوم العالمي  
لحرية الصحافة ٢٠١٧  
على إدراك مدى أهمية  
تعزيز الصحافة الحرة  
والجيدة لتمكين وسائل  
الإعلام من الإسهام  
إسهاماً فعالاً في تحقيق  
الهدف ١٦ للتنمية  
المستدامة

”

والتنمية. وفي حين لم يرد أي ذكر صريح لدور وسائل الإعلام في الأهداف الإنمائية للألفية التي وجهت الجهود الإنمائية للمجتمع الدولي في الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٥، اعترفت أهداف التنمية المستدامة بأهمية ارتفاع الجمهور بالمعلومات والتمتع بالحريات الأساسية، وبضمنها حرية التعبير. وقد ورد ذلك في إطار الهدف ١٦ للتنمية المستدامة (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات). ولهذا الإقرار أهمية كبيرة نظراً لأن أهداف التنمية المستدامة ستوجه تدابير وإجراءات البلدان خلال السنوات الخمس عشرة القادمة في مجال التصدي للتحديات الملحة التي تواجه المجتمعات ابتداءً من القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة وانتهاءً بمعالجة تغير المناخ.

وكما تذكّر السيدة فيث بانسي تلاكولا، المقرر الخاص المعني بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، «لا بد من التزام قوي يجعل من حرية التعبير والوصول إلى المعلومات حقيقة واقعة وليس مجرد كلمات على الورق»<sup>4</sup>. أما بالنسبة لليونسكو فإن التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة يعتمد على بناء مجتمعات المعرفة الشاملة للجميع مع القدرة على التأثير على جميع أهداف التنمية المستدامة تأثيراً إيجابياً ودائماً، ومن ذلك تعزيز الالتحاق بالتعليم والانتفاع به، وتحقيق الرخاء الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي، وحماية البيئة، والسلام. وفي كل ذلك، تقوم الصحافة الحرة والتعددية والمستقلة بدور أساسي.

وفي هذا السياق، يركز اليوم العالمي لحرية الصحافة ٢٠١٧ على إدراك مدى أهمية تعزيز الصحافة الحرة والجيدة لتمكين وسائل الإعلام من الإسهام إسهاماً فعالاً في تحقيق الهدف ١٦ للتنمية المستدامة. وسيتم على وجه التحديد استقصاء واستجلاء العلائق المتداخلة بين حرية التعبير، والعدالة للجميع وسيادة القانون، والسلام، واستيعاب الجميع وعدم الاستبعاد.

[4] 'Resolutions to Reality', Windhoek Declaration 25th Anniversary, 11 April 2016  
<http://whk25.misa.org/resolutions-to-reality/>

تشكل سيادة القانون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الديمقراطي الشامل للجميع. فهي تحمي الحريات الأساسية وتفرد جناحيها لتضم جميع الأفراد والكيانات. وهي أيضاً العملية التي يمكن من خلالها محاسبة ومساءلة جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع عن أعمالها. فضعف المؤسسات وضعف السلطة القضائية وانعدام إمكانية الوصول إلى العدالة والانتفاع بها، كلها أمور تعوق إلى حد كبير تحقيق التنمية المستدامة. إذ إن الجمهور يفقد الثقة بالعملية الديمقراطية ولا يعود يستثمر في المستقبل المستدام إذا لم تتوفر بيئة قانونية وتنظيمية تعمل بصورة جيدة. وانطلاقاً من هذا الفهم أدرج الهدف ١٦ للتنمية المستدامة ضمن مقاصده الغاية ١٦-٣ التي تنص على تعزيز «سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة»<sup>5</sup>.

وعندما تكون وسائل الإعلام حرة ومستقلة وتعددية يمكنها حينئذ فقط أن تضمن تطبيق القانون وتحقيق سيادته واحترامه بالكامل. وتضطلع الصحافة الاستقصائية بدور حاسم في هذا الصدد، وذلك من خلال كشف النقاب عن الفساد السياسي والاقتصادي والمخالفات الأخرى. ولكن لا يُسمح لمثل هذا القطاع الإعلامي أن يبرز أو أن يرى النور إلا إذا توفر إطار قانوني يكفل ويصون حرية التعبير وحرية استقصاء المعلومات وتداولها. ويشترك الإعلام الحر والسلطة القضائية المستقلة والفعالة في علاقة جدلية من التعاضد المتبادل حيث يعزز بعضهما البعض كركيزتين أساسيتين للديمقراطية. ويقوم هذا الترابط، مضافاً إليه التزام الأطراف الفاعلة في عالم الصحافة بالمعايير الأخلاقية والمهنية، مقام البنية الأساسية التي تنهض عليها وتنتعش حرية التعبير.

والصحفيون هم ليسوا فقط الطرف الرئيسي المستخدم لحق حرية التعبير العزيز على القلوب وإفهامهم أيضاً الرمز أو المقياس لمدى تسامح المجتمع مع حرية التعبير و/أو تعزيره لها. ولكن، هل يعمل الصحفيون في بيئة قانونية تسمح لهم باستقصاء المعلومات وكتابة التقارير بصورة مستقلة وتغطية موضوعات حساسة؟ وهل يُستهدف الصحفيون بسبب ممارستهم لمهنتهم؟ وماهي آليات الحماية المتوفرة للصحفيين؟ وما مدى فعالية التحريات والتحقيقات بشأن الهجمات والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون؟ حقيقة الأمر هي أن الحالة الراهنة لسلامة الصحفيين تدعو إلى الأسى: فوفقاً لتقرير المديرية العامة لليونسكو بشأن سلامة الصحفيين وخطر الإفلات من العقاب لعام ٢٠١٦، شهد العقد الماضي مقتل ٨٢٧ فرداً من الصحفيين والعاملين في قطاع الإعلام. والأدهى من ذلك هو أن ٨٪ فقط من

[5] انظر نص الهدف ١٦ للتنمية المستدامة وغاياته ذات الصلة على العنوان التالي:

<https://sustainabledevelopment.un.org/sdg16>

“

وعندما تكون وسائل الإعلام حرة ومستقلة وتعددية يمكنها حينئذ فقط أن تضمن تطبيق القانون وتحقيق سيادته واحترامه بالكامل.

”

حالات القتل قد تم حلها<sup>6</sup>. ويعتبر الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين والإعلاميين عقبة رئيسية كأداء أمام ضمان سلامة الصحفيين وحرية التعبير ككل. ثم إن عدم وجود المسار القانوني الكاف لحرية التعبير وإحقاق العدل ومعاينة الجناة يؤثر سلباً على كل فرد من أفراد المجتمع، لأنه يديم دوامة العنف ويفرض على الجميع رقابة ذاتية مخيفة. وفي بيئة مثل هذه، يجري إسكات الأصوات الناقدة في تناولها للقضايا العامة وخنق النقاشات الموضوعية المستنيرة.

وقد وضعت خطة عمل للأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي حملت اليونسكو رايتها منذ عام ٢٠١٢، لتكون بمثابة منصة شاملة متعددة الأطراف تُعالج فيها هذه

القضايا الشائكة. وقد أحرز تقدم كبير على الصعيد العالمي في المجال المعياري: إذ أصبحت الإرادة السياسية الداعية والداعمة لتوفير الحماية للصحفيين - وضمان حصول الجمهور على المعلومات - واضحة بينة على جميع المستويات، ولا سيما في المحافل الدولية والإقليمية، مثلما تجلّى في العديد من القرارات التي اعتمدت في السنوات الأخيرة بشأن هذه المسألة. وأصبحت السلامة الرقمية للصحفيين، وتشفير وحماية المصادر السرية في العصر الرقمي من المسائل الدارجة، بما في ذلك في مدارس الصحافة. وثمة مثال آخر على الاهتمام المتزايد بسلامة الصحفيين من طرف المجتمع الدولي هو إدراج مؤشر في خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة لرصد الاعتداءات والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون (وبضمنهم الناشطون في مجال حقوق الإنسان والنقابيون) وتقييم التقدم صوب تحقيق الغاية ١٠ من الهدف ١٦ للتنمية المستدامة الرامية إلى «كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية»<sup>7</sup>.

ويسير احترام سيادة القانون بالتلازم والتماهي مع توفير وإتاحة العدالة للجميع، حيث يكون الحق في حرية التعبير بمثابة المشرف والمستفيد في آن واحد. وتستدعي النسبة العالية غير المقبولة من حالات الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين تعاوناً وثيقاً مع الأطراف القانونية الفاعلة، لا سيما على الصعيد الوطني. وتعتبر المعايير والسياسات العالمية التي وضعتها الهيئات الدولية الحكومية

[6] انظر النص الكامل لتقرير المديرية العامة بشأن سلامة الصحفيين وخطر الإفلات من العقاب لعام ٢٠١٦ بالنقر هنا.

[7] المرجع السابق.

بمثابة البوصلة التي يمكن أن تستهدي بها وتؤسّس بموجبها التشريعات الوطنية. وبرز اتجاه ناشئ يتمثل في وضع آليات وطنية للحماية والوقاية والرصد لمنع الاعتداءات على الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب.

وينبغي تعزيز النظم القضائية على الصعيد العالمي مع التركيز بصورة رئيسية على حماية حرية التعبير وسلامة الصحفيين. وتعتبر دعوة خطة التنمية المستدامة إلى إحقاق العدالة في شتى بقاع الأرض ذات صلة وثيقة بجميع العناصر الثلاثة التي ينطوي عليها النهج الرامي إلى توفير بيئة آمنة لوسائل الإعلام، وهي: وضع حد للعنف حيال وسائل الإعلام؛ وحماية الصحفيين المعرضين للخطر؛ وملاحقة ومقاضاة مرتكبي الجرائم بحق مهنيي وسائل الإعلام. فبدون احترام سيادة القانون وتوفير العدالة للجميع لا يمكن إحراز تقدم حقيقي نحو مستقبل أفضل ومستدام للجميع.

## أسئلة ننف عندها للتفكر

■ كيف نضمن حماية الحريات الأساسية عندما لا تُحترم سيادة القانون؟

■ ما هي العقوبات الكأداء على طريق حماية الحريات الأساسية في المجتمعات وتحقيق العدالة للجميع؟

■ كيف يمكن تشجيع الآليات الوطنية التي تركز بصورة خاصة على سلامة الصحفيين؟

■ كيف يمكن تحقيق المزيد من التعاون بين الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والسلطة القضائية، والمؤسسات الإعلامية من أجل معالجة مسألة سلامة الصحفيين ولا سيما مشكلة الإفلات من العقاب؟

■ ماهي القدرات التي ينبغي بناؤها من أجل قضايا حرية التعبير والتي تحتاج إليها السلطة القضائية؟

■ كيف نضمن التطبيق الفعلي والفعال للتدابير المعتمدة؟

ترمي أهداف التنمية المستدامة إلى وضع حد لكافة أشكال العنف وإشراك الحكومات والجماعات في إيجاد حلول للنزاعات وانعدام الأمن.

ويعتبر السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والحكم الفعال والشفاف استناداً إلى سيادة القانون من المرتكزات المهمة للتنمية المستدامة. في المقابل، يعمل النزاع المسلح والعنف وانعدام الأمن على تقويض الجهود التي تُبذل في العديد من البلدان لتحقيق أهدافها الإنمائية في مجال الحد من الفقر والتهوؤ بقطاعي الصحة والتعليم. ففي مناطق النزاع، من الصعب إرساء أسس السلام الدائم والنمو الاقتصادي.

وقد أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بعد الدمار الهائل الذي خلفته الحرب العالمية الثانية. وكان الغرض من إنشاء اليونسكو، مثلما نص عليه ميثاقها التأسيسي، هو "المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية"<sup>8</sup>.

ووفقاً للبنك الدولي، يعيش مليارا نسمة من الناس في بلدان تعاني فيها نواتج التنمية من الهشاشة والنزاعات المسلحة والعنف<sup>9</sup>. فتبعات الحرب لا تقتصر فقط على الخسائر المباشرة في الأرواح أثناء المعارك وإنما تتجاوزها إلى أبعد من ذلك بكثير. ويقدر عدد الذين فروا من منازلهم بسبب النزاعات المسلحة والاضطهاد بستين مليون نسمة، منهم ١٩,٥ مليون نسمة من اللاجئين و٣٨,٥ مليون نسمة من المشردين داخلياً أو من طالبي اللجوء<sup>10</sup>. ثم إن النزاعات المسلحة تؤدي إلى تدمير البنية التحتية، وتعطيل النشاط الاقتصادي، وإلى مشاكل في توزيع المواد الغذائية وغيرها من الموارد، وإضعاف المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وإلى عدم اليقين.

“

فبمقدور وسائل الإعلام الموضوعية والمحايدة أن تساعد في نزع فتيل التوتر وتعزيز الحوار واحتواء الصراعات.

”

[8] للاطلاع على النص الكامل للميثاق التأسيسي لليونسكو انقر هنا.

[9] البنك الدولي: <http://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/overview>

[10] البنك الدولي: <http://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/brief/forced-displacement>

نشر هذا التقدير في عام ٢٠١٥.

وغالبا ما تقوم وسائل الإعلام بدور مركزي في حالات النزاع والكوارث. فبمقدور وسائل الإعلام الموضوعية والمحايدة أن تساعد في نزع فتيل التوتر وتعزيز الحوار واحتواء الصراعات. أما إذا كانت وسائل الإعلام منحازة والتقارير غير صحيحة فإنها يمكن أن تفاقم العنف. وعندما يُساء استخدام وسائل الإعلام لأغراض دعائية فإنها يمكن أن تسهم في التحريض على الكراهية ونشر الشائعات.

ويدل هذا الأمر على مدى أهمية تعزيز المعايير الأخلاقية والمهنية في الصحافة، ولا سيما في حالات النزاع. وقد دأبت اليونسكو منذ سنوات عديدة على الترويج للتغطية الإخبارية المراعية لحساسية النزاعات، التي تتطلب تحليلاً معمقاً ومهارات لتحديد الأسباب الجذرية للنزاع؛ وكشف النقاب عن الأوهام والأحاجي التي تغذيها؛ وإزالة سوء الفهم لدى الأطراف المتنازعة؛ وبيان المخاوف المشروعة لدى كل طرف منها؛ وتعزيز التفاهم المتبادل الذي يمكن أن يساعد في تعزيز المصالحة.

هذا علاوة على أن المخاطر التي يواجهها الصحفيون تتضاعف بشكل كبير أثناء حالات النزاع والكوارث. فالبعض منهم يسقط ضحية النيران المتبادلة بين أطراف النزاع، والبعض الآخر يُستهدف عمداً. وقد أدان مدير عام اليونسكو مقتل ٨٢٧ صحفياً خلال العقد الأخير. وعند النظر في عدد الصحفيين الذين قتلوا في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ نجد أن ٦٠٪ منهم تقريباً قضوا في مناطق النزاع المسلح. وقد وضعت خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، المعتمدة في عام ٢٠١٢، نصب عينيها معالجة المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون في حالات النزاع المسلح<sup>11</sup>. وهي خطوة مهمة لحماية الصحفيين وجهودهم في تزويد المجتمع ككل بمعلومات موثوقة ومنقذة للحياة في أوقات الأزمات والنزاعات.

إلى جانب الحروب، يشكل انتشار التطرف العنفي - الذي تمثله الجماعات الإرهابية والمتطرفة مثل الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، والقاعدة، وبوكو حرام - تهديداً خطيراً للسلام والأمن وحقوق الإنسان والعدالة. وتستخدم هذه الجماعات مواقع التواصل الاجتماعي كأداة للاتصال على الصعيد العالمي وإيصال رسائل في الوقت الحقيقي تتسم بالتعصب وعدم التسامح إن كان على الصعيد الديني أو الثقافي أو الاجتماعي.

[11] في إطار خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي تتولى اليونسكو عملية تنسيقها، تتضافر لأول مرة جهود جميع الأطراف المعنية من أجل إنشاء بيئة حرة وآمنة ومواتية لوسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم.



ولا شك أن العصر الرقمي عزز فرص الوصول إلى المعلومات، وإنتاج المعارف وتشارطها، وتيسير تبادل الآراء والتجارب والحوار بين الثقافات. بيد أن ارتفاع نسبة خطاب الكراهية<sup>12</sup> على الإنترنت يدل على أن التكنولوجيات الرقمية تنطوي أيضاً على عدد من التحديات. منها إيجاد التوازن الصحيح بين حرية التعبير على الإنترنت واحترام المساواة وكرامة الإنسان. ويعني هذا الأخذ بعين الاعتبار الخصائص/المميزة للخطاب الإلكتروني، الذي ينطوي على عدد من الديناميات مثل الديمومة الرقمية، والمسار التجوال، والغفلية (عدم ذكر الاسم)، والاتصال العابر للحدود والعابر للنظم القضائية.

ويتطلب التصدي لخطاب الكراهية والتطرف العنفي على الإنترنت أكثر من مجرد تدابير قمعية مثل حظر أو حجب المحتوى، إذ يقتضي اعتماد نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للتوتر والانقسام داخل المجتمعات. ويمكن لوسائل الإعلام أن تقوم بدور أساسي في هذا الصدد يتماشى مع خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداة أو العنف<sup>13</sup>. ويمكن لوسائل الإعلام أن تكون منبراً للعديد من الأصوات ووجهات النظر القادرة على الإسهام في تعزيز التسامح والحوار والتفكير النقدي. كما بإمكانها تقديم طروحات مضادة للأفكار التي تروج لها طروحات التطرف العنفي. وينبغي لأي استراتيجية ترمي إلى التصدي للتطرف العنفي أن تعالج معالجة مباشرة مشكلة الاعتداءات والتحرشات القائمة على نوع الجنس في الإنترنت، التي كثيراً ما تستهدف الصحفيات والنساء السياسيات وغيرهن من الشخصيات النسائية.

ثم إن التصدي للطروحات المتطرفة يسير يداً بيد مع تزويد مستخدمي وسائل الإعلام بالمهارات اللازمة لتصفح شبكة الإنترنت وتفسير الرسائل المفعممة بالكراهية والمحرضة ورفضها والرد عليها. ولذلك ينبغي أن يصبح تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية في المجتمع هدفاً أساسياً لكل الدول في إطار سعيها لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

## أسئلة ننف عندها للتفكر

■ كيف يمكن تحفيز إمكانات وسائل الإعلام لترسيخ وتجسيد ثقافة السلام؟

■ كيف يمكن تجنب مخاطر قيام وسائل الإعلام بدور معاكس، أي تأجيج النزاعات؟

[12] سلط تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن قضايا الأقليات المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ الضوء علناشار خطاب الكراهية على الإنترنت.

[13] وقد اعتمدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداة أو العنف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتقدم هذه الخطة توصيات إلى الدول فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات والسياسات اللازمة لإنشاء بيئة حرة ومواتية تعزز الاندماج الاجتماعي والتنوع.

في سياق تدابير مكافحة الإرهاب، كيف يمكن ضمان أن تأتي ردود الحكومات بطريقة متناسبة ومدروسة؟

ما هو المزيج المناسب من التدابير القانونية وغير القانونية التي ينبغي تطبيقها عند التصدي لخطاب الكراهية على الإنترنت؟

كيف يمكن للدراية الإعلامية والمعلوماتية أن تمكن المستخدمين من فهم وممارسة حرية التعبير على الإنترنت وخارج الإنترنت؟

## 3 حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات تعززان مجتمعات أكثر شمولاً

ازداد تدفق المعلومات زيادة هائلة بظهور التكنولوجيا الرقمية. وفتُح الباب واسعاً أمام الجمهور للمشاركة في وسائل الإعلام بعد أن صار العالم يعتمد على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وهو يشق طريقه قُدماً في القرن الحادي والعشرين. وما المناقشات المفتوحة التي تغذيها التطبيقات التشاركية على الإنترنت وقيام منتج المحتوى الاخباري بتوزيعه عبر شبكات التواصل للاجتماعي سوى غيض من فيض من الأمثلة عن الطابع المعزز لعملية السعي إلى الحصول على المعلومات وتلقيها ونقلها.

وقد سمحت مشاركة الجمهور في وسائل الإعلام عن طريق التكنولوجيات الرقمية بإشاعة ودمقرطة السرديات والحوار بين الثقافات. وقد أضفت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بفضل انتشارها العالمي، الطابع الشمولي وأعطت صوتاً للجميع عن طريق الإنترنت. بيد أن ازدياد الطلب على المزيد من المعلومات كشف للعيان وعرى دور وسطاء الإنترنت، ونال من سرية المصادر، وزاد من المخاطر التي يواجهها الصحفيون من حيث السلامة الرقمية، بالإضافة إلى ارتفاع منسوب خطاب الكراهية المذكور أعلاه. وصار هناك حاجة متزايدة للنظر في الحق في الحصول على المعلومات وفي قيمة

“

الشفافية، من حيث إيجاد توازن مناسب مع الحق في نقل المعلومات والحق في الخصوصية المعلوماتية أو خصوصية الحاسوب.

بالإضافة إلى ذلك، لا بد من بذل الجهود اللازمة للتغلب على عدم المساواة في الحصول على المعلومات من الإنترنت ومن خارج الإنترنت، وضمان مشاركة الفئات المهمشة في عملية السير نحو مجتمعات المعرفة. ويدل التباين الكبير في الحصول على المعلومات بين البلدان وداخلها، وكذلك بين الرجال والنساء، على أن عصر المعلومات قدم الأدوات اللازمة للاتصال لكنه لم ينظر في تعميم هذه الأدوات لتشمل الجميع في عالم مترابط بالكامل، وهو أمر ما زال دون المنال. فمن أجل أن تطبّق حرية التعبير عالمياً وتزدهر التنمية المستدامة، ينبغي أن تكون المعلومات في متناول يد الجميع بدون قيود. وفي هذا الصدد، تشكل الأمية الرقمية عقبة أخرى ينبغي معالجتها بالكامل قبل أن تتخذ أي خطوات هامة.

وترى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ضرورة «اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات»، وهي غاية يمكن أن تتحقق إذا أتيح للجميع الوصول إلى المعلومات والانتفاع بها<sup>14</sup>. فالمجتمعات المتنورة الجيدة، الاطلاع والشاملة للجميع هي وحدها القادرة على أن تتحكم بمصيرها والمشاركة في الأداء الديمقراطي لمؤسساتها، والعمل من أجل سلام دائم ومستقبل أفضل.

وتمثل حرية الحصول على المعلومات، بفضل تعزيزها لقدرات المواطنين، حجر الزاوية في الديمقراطية التشاركية. وهي تقوم بدور أساسي في تعزيز المؤسسات المسؤولة والفعالة التي تدعم سيادة القانون، وتضمن قيام المواطنين بمساءلة المؤسسات العامة من خلال الرقابة العامة. ثم إن تدفق المعلومات بصورة جيدة يمكن أن يعزز أيضاً كفاءة هذه المؤسسات وقدرتها على الاستجابة، ويرسخ في الوقت ذاته ثقة المواطنين بحكامهم.

”

وتعتبر وسائل الإعلام  
جهات فاعلة مهمة  
في تعزيز الاندماج  
الاجتماعي. لذا  
ينبغي تشجيع وحفز  
إمكاناتها على تعزيز  
الحوار، وقدرتها على  
التعبير عن تنوع الآراء  
ووجهات النظر في  
المجتمع، والتصدي  
للصور النمطية  
وتشويه الحقائق.

[14] الغاية ١٦-٧: ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

ومن أجل أن تصبح المجتمعات شاملة للجميع ينبغي تمكين الفئات المهمشة تقليدياً أو الفئات المستبعدة من المشاركة في الخطاب العام أو في صياغته وتعزيز قدراتها. ولا يمكن للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن يأخذ مجراه الصحيح بدون إتاحة فرص متساوية لجميع الناس، بغض النظر عن العمر ونوع الجنس والعرق والانتماء الإثني والتوجه الجنسي والإعاقة والثقافة واللغة والخلفية الاقتصادية أو الاجتماعية. وينبغي تزويد الجميع بالوسائل التي تكفل لهم المشاركة الكاملة في كافة جوانب الحياة وتعتبر وسائل الإعلام جهات فاعلة مهمة في تعزيز الاندماج الاجتماعي. لذا ينبغي تشجيع وحفز إمكاناتها على تعزيز الحوار، وقدرتها على التعبير عن تنوع الآراء ووجهات النظر في المجتمع، والتصدي للصور النمطية وتشويه الحقائق. ويعتبر دعم التعددية والمساواة بين الجنسين من الأمور الأساسية لهذه العملية. ففي العديد من البلدان، ما زال حضور المرأة داخل وسائل الإعلام دون حضور الرجل، وما زال يساء تمثيلها في المحتوى الإعلامي. وينبغي كذلك إتاحة المزيد من الفرص لمشاركة الشباب والأقليات الإثنية واللغوية والأشخاص المعاقين والفئات الضعيفة.

ومن الملاحظ أن تزايد انتفاع المواطنين بالمعلومات تقابله أحياناً جهود ترمي إلى انتهاك حق الجمهور في التعبير عن نفسه بحرية والحد منه. فالصحفيون والمدونون يواجهون باستمرار في مختلف أنحاء العالم العديد من التحديات عندما يسלטون الضوء على خبر أو حدث ما ويكشفونه للملا<sup>15</sup>. وتعتبر حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات من الشروط اللازمة لحسن سير النظام الديمقراطي ومن العوامل التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة. كما تعتبر الاتصالات والمعلومات المحركات الدافعة للتغيير الإيجابي، والصحفيون هم التجسيد الحي لهذه الحريات.

وينطوي مفهوم اليونسكو بشأن عالمية الإنترنت على أربعة مبادئ بخصوص الإنترنت الشامل والمتاح للجميع الذي يمكن أن يسهم في تنمية وتطوير مجتمعات المعرفة بوصفها مرتكزات للتنمية المستدامة. وبما أن الحياة باتت تتداخل تداخلاً كبيراً مع الإنترنت، صار من المهم أكثر فأكثر أن تستهدي حوكمة الإنترنت وإدارته بمبادئ حقوق الإنسان، والانفتاح، وإتاحة الانتفاع بالإنترنت، ومشاركة جميع الأطراف المعنية.

وتتوخى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وضع حد للفقر، وحماية الكوكب، وضمان الرخاء للجميع. وهي خطة عالمية تطبق على الجميع ولها أهمية قصوى لكل فرد منا. ولا يمكن سوى مجتمع شامل، للجميع، ترفده وسائل إعلام مستقلة ومتعددة وبيئة إعلامية آمنة يُعزَّز فيها التدفق الحر للمعلومات أن يوفر الشروط اللازمة لتحقيق مستقبل أفضل للجميع.

[15] انظر تقرير المديرية العامة لليونسكو بشأن سلامة الصحفيين وخطر الإفلات من العقاب لعام ٢٠١٦. <http://en.unesco.org/dg-report>.

## أسئلة ننف عنها للتفكر

- كيف يمكن إشراك الجمهور إشراكاً فعالاً في الجهود الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؟
- ما هي الاستراتيجيات الشاملة التي يمكن وضعها لضمان تعزيز الحق في السعي إلى الحصول على المعلومات وتلقيها واستخدام هذا الحق من قبل وسائل الإعلام وجميع فئات المجتمع؟
- ما هو الدور الذي ينبغي أن تقوم به المؤسسات الفعالة والمسؤولة والشاملة للجميع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- نظراً للحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية لصون الحريات الأساسية، ما هي المداخل إلى ذلك وكيف يمكن أن نعزز عملية بناء القدرات؟

## الخلاصة

في الوقت الذي يشرع العالم في رحلة جديدة صوب التنمية المستدامة، يقدم اليوم العالمي لحرية الصحافة في نسخته لعام ٢٠١٧ فرصة فريدة لتسليط الضوء على الدور الأساسي لحرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إذ ينبغي النظر إلى هاتين الحريتين الأساسيتين بوصفهما وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وهدفاً من أهدافها. وينبغي أن يكون اليوم العالمي لحرية الصحافة بمثابة منصة أو برنامج عمل لتذكيرنا بمدى أهمية الحفاظ على صحافة قوية في وقت تواجه فيه الصحافة تحديات متزايدة. ويجب أن يكون أيضاً بمثابة دعوة لكل دولة من الدول الأعضاء إلى جعل وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والمتعددة، وكذلك تعميم الانتفاع بالإنترنت، عنصراً أساسياً في سياساتها من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.



United Nations  
Educational, Scientific and  
Cultural Organization



World Press  
Freedom Day

[en.unesco.org/wpfd](http://en.unesco.org/wpfd)